Translations | ترجمات

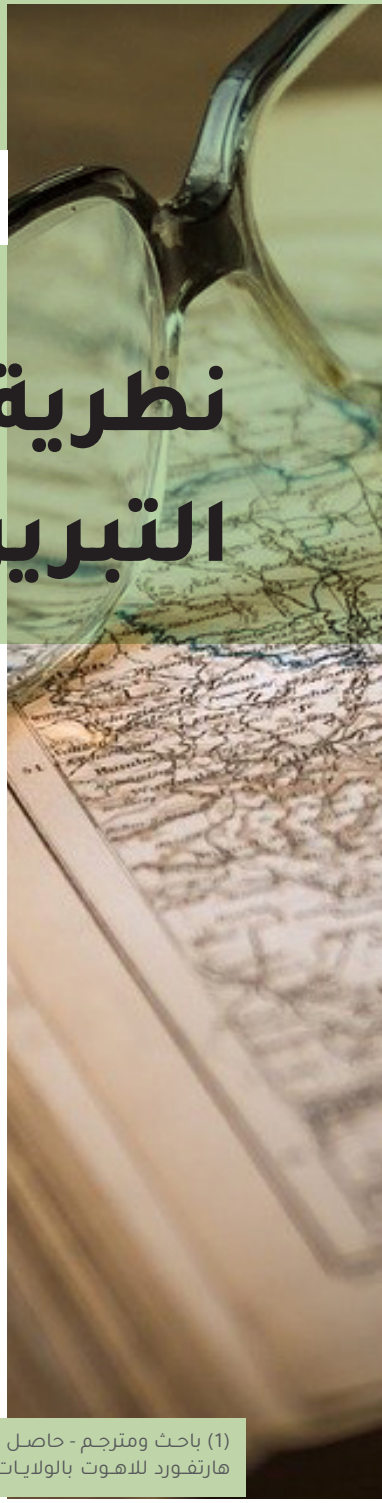

نظرية سياقية في التبرير المعرفي

A Contextualist Theory of Epistemic Justification

ديفيد بي أنيس

David B. Annis

ترجمة

محمد سيد سلامة[1]

Mohamed Sayed Salama

(1) باحث ومترجم - حاصل على ليسانس الدراسات الإسلامية من جامعة الأزهر وماجستير الدراسات الدينية من كلية هارتفورد للاهوت بالولايات المتحدة. (مصر). البريد الإلكتروني: philomohamed2411@gmail.com

مقدمة المترجم

هل بإمكاننا معرفة أي شيء عن قضايا العالم الخارجي؟ ما الذي يضمن لنا أن الأرض لم تأت للوجود منذ خمس دقائق فقط، إلا أنها خُلقت خلقًا تامًا وأودع فيها من الأدلة المتنوعة (بما في ذلك ذكرياتنا واعتقاداتنا المزيفة التي وضعت في أدمغتنا) التي تشير إلى وجود قديم وهمي وأحداث قديمة وهمية؟ وإذا كان المخ هو مركز تلقي الإحساسات ومعالجتها فما الذي يضمن لي أنني لست مجرد مخ في وعاء به محلول مغذي ومتصل بجهاز كمبيوتر متقدم ليصنع إدراكاتي الحسية في عالم افتراضي أمتلك فيه جسمًا افتراضيًا وهميًا وأتعامل فيه مع ناس افتراضيين وهميين؟ تبدو هذه الأسئلة مثيرة للضحك بالنسبة إلى أي شخص عادي، وعلى الأغلب سيُتهم صاحبها بالجنون إن كان يسأل على محمل الجد. أما الفلاسفة فلا يألوا جهدًا في مناقشة هذه الأسئلة والرد عليها، فأنصار النزعة الشكية ينفون وجود الضمانة التي تؤكد معرفتنا بقضايا العالم الخارجي، ولكن لأننا بصفتنا بشرًا لا نملك خيارًا آخر، فعلينا أن نتجاهل هذه الحقيقة لنتعامل برجماتيًا مع ما يبدو لنا أنه عالم حقيقي واقعي، وفي المقابل يرد المثبتون للمعرفة بإمكان معرفة قضايا العالم الخارجي ويستدلون على ذلك بأدلة مختلفة. وما برح الجدل بين الفريقين يتمحور حول كفاية الأدلة وقدرتها على تبرير

معتقدات العالم الخارجي حتى ظهرت مواقف أخرى تطرح حلولًا مختلفة لأسئلة النزعة الشكية لا تتخذ من الأدلة محورًا للنقاش، ومن ذلك النزعة السياقية الإبستمولوجية التي تذهب إلى "أن المعايير الخاصة بالإسناد أو الادعاء الصحيح للمعرفة ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف"[2]. لا يجيب السياقيون على الأسئلة الشكية بإجابة فاصلة، بل يرون أن الإجابة تختلف باختلاف السياق الذي يطرح فيه المسألة المعينة، ففي حين أنه يمكننا ادعاء معرفة امتلاك جسمًا حقيقيًا في سياق المعايير العادية، فإننا لا نعرف ذلك في سياق المعايير العالية الخاصة بالدرس الفلسفي مثلًا.

(2) Michael Willialms, *Problem of Knowledge: A Critical Introduction to Epistemology*, (New York: Oxford University Press, 2001), 159.

تتعدد نسخ النظريات السياقية وتشترك جميعًا في إبراز الدور الجوهري الذي يلعبه السياق في تحديد شروط صدق القضايا أو المعايير الإبستمولوجية اللازمة لصحة نسبة المعرفة. ويمكن تقسم النظريات السياقية عمومًا إلى فرعين أساسيين:

الفرع الأشهر هو فرع سياقية المسنِد Contextualism Attributor أو السياقية التحادثية Contextualism Conversational وهي سياقية سيمائية تتمحور حول التطبيقات الدلالية لكلمة (يعرف)، ومن أشهر نظارها كيث ديروز وديفيد لويس وستيورات كوهين. ووفقًا لسياقية المسنِد، فإن الجملة أو العبارة "س يعرف أن ق في الزمن ز" تكون صادقة في سياق تحادثي معين، في حين تكون كاذبة في سياق تحادثي آخر لنفس الشخص ولذات القضة وفي ذات الزمن. فسياق المتحدث (الذي يسند المعرفة إلى الشخص س)، لا سياق س، هو الذي سيحدد شروط صدق العبارة المنطوقة "س يعرف أن ق" إلا في حالة كون المتحدث هو نفسه المسند إليه، أي في حالة إسناد المتحدث المعرفة إلى نفسه، ففي هذه الحالة يكون سياق المسند إليه (أي س) هو المحدد لشروط صدق العبارة.

ويتحدد سياق المتحدث من خلال خصائص وملامح المحادثة فإذا انتبه المتحدث إلى احتمالية ورود خطأ ما (ي)

في القضة (ق) وذكرها حين لم تكن قد أثيرت قبل ذلك فإن السياق سيتحول من سياق ذي معايير منخفضة (حيث لا يلزم استبعاد الاحتمالية ي لصدق العبارة: "س يعرف أن ق") إلى سياق ذي معايير مرتفعة (حيث يلزم استبعاد الاحتمال ي لصدق العبارة).

وبحسب سياقة المسنِد، فإن ادعاءات المعرفة ينظر إليها باعتبارها ادعاءات ذات دلالة سياقية، فكلمة (يعرف) كلمة سياقية الدلالة indexical تتغير دلالتها من سياق لآخر مثلها مثل الكلمات السياقية: أنت، أنا، هنا. فإذا قلتُ مثلًا: (أحمد هنا)، فإن ما أعنيه بكلمة (هنا) سيعتمد على المكان الذي كنتُ فيه حين قلتُ ذلك، فإذا كنتُ في قاعة مؤتمرات فأنا أعني إذن أن أحمد في قاعة المؤتمرات. وهكذا كلمة (أنا)، فمعناها يعتمد على السياق التي استخدمت فيه، وتحديدًا على من يستخدمها. فإذا قال أحمد: (أنا في قاعة المؤتمرات) فهو يعني أن أحمد في قاعة المؤتمرات. ولكن عندما تستخدم فاطمة (أنا) فهي تعني شيئًا آخر فـ (أنا) التي تستخدمها فاطمة تعني: فاطمة. وهكذا كلمة (يعرف) فهي كلمة سياقية يعتمد محتواها الدلالي (أو السيمائي) على السياق التي استخدمت فيه. ولأن السياق يؤثر على المحتوى الدلالي لكلمة يعرف فهو أيضًا يؤثر على شروط صدق عبارات الإسناد المعرفي، أي إن صحة إسناد كلمة (يعرف) يختلف باختلاف المعايير الإبستمولوجية التي يحددها سياق المسنِد أو المتحدث.

ومما يُعترض به على سياقية المسنِد كونها أقرب إلى فلسفة اللغة منها إلى الإبستمولوجيا؛ إذ هي نظرية عن دلالات إسناد المعرفة وليس عن المعرفة ذاتها[3]. ويجيب ديروز بأن السياقية وإن كانت مبحثًا من مباحث فلسفة اللغة فإنها وثيقة الصلة بالإبستمولوجيا، يقول: "أولئك الذين يدرسون مشكلة الجبرية وحرية الإرادة على سبيل المثال ينبغي عليهم أن يكونوا مهتمين جدًّا بما يعنيه أن يكون الفعل **حرًّا**. فإذا كان ذلك يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة فإن أنواعًا من المشاكل يمكن أن تنهض من الإخفاق في التعرف على هذا التحول في المعنى، وإذا لم يكن ثمة تحول فستكون هذه أيضًا معلومة جوهرية. ففي كلتا الحالتين سنحتاج إلى معرفة ما تعنيه مثل هذه الادعاءات. وبالمثل فإنه من المهم في دراسة المعرفة فهم ماذا يعني أن نقول إن شخصًا ما يعرف شيئًا ما. فإذا كان هذا يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة فإن أنواعا من المشاكل والأخطاء في الإبستمولوجيا، وليس فقط في فلسفة اللغة، ستنهض من الإخفاق في التعرف على مثل هذه التحولات في

(3) Elke Brendel and Christoph Jäger, "Contextualist Approaches to Epistemology: Problems and Prospects," *Erkenntnis* 61, no. 2 (November 1, 2004): 143-72, https://doi.org/10.1007/s10670-004-0489-3.

المعنى. وإذا لم يكن هناك مثل هذا التحول وكنا نعتقد مع ذلك بحدوثه، فسنقع في أنواع من الأخطاء المتعلقة بالمعرفة، وكذلك المتعلقة بـ "يعرف". إن توافق المقترحات حول المعرفة وحول ادعاءات المرء حول دلالات "يعرف" توافقًا معقولًا عبر الحدود الهشة الفاصلة بين هذين المجالين الفرعيين للفلسفة ضروري لأي نظرية إبستمولوجية جديرة بالثقة، وكذلك لأي رؤية جديرة بالثقة حول دلالات الجمل الإبستمولوجية المهمة ذات الصلة"[4].

والفرع الثاني من السياقية الإبستمولوجية هي سياقية المسنَد إليه Subject Contextualism، ووفقًا لها تتحد المعايير المعرفية الواجب على (س) الوفاء بها من خلال سياق (س) نفسه (وهو المسند إليه) لا سياق المتحدث أو المسنِد. ولأن السياقات التي تحدد المعايير المعرفية ليست تحادثية، فلن يكفي مجرد ورود الاحتمال (ي) في حديث ما ليرفع المعايير، بل سيعتمد اعتبار الاحتمال (ي) وما يترتب عليه من رفع أو خفض للمعايير على خلفية (س) المعلوماتية واهتماماته العملية في سياق المسألة issue-context. ويندرج تحت هذا الفرع من السياقية الإبستمولوجية عدد من النظريات ومنها النسخ المبكرة التي طرحها الفليسوفان ديفيد بي أنيس ومايكل ويليمز، ويطلق عليها سياقية المسألة issue-contextualism.

وتتميز نظريات سياقية المسألة بتعلقها الصريح بالتبرير الإبستمولوجي، بل وتُطرح بديلًا أو مكملًا للنظريات التقليدية في التبرير الإبستمولوجي، أي النزعة الأساسية foundationalism والنزعة الاتساقية coherentism، بخلاف النظريات السياقية التحادثية الأحدث التي لا تعتني ببنية المعرفة أو التبرير الإبستمولوجي، والتي لا يرى منظروها أنها بديلًا لأي من النظريتين التقليديتين في التبرير بل هي في تلائم مع كلتيهما[5].

وتدين سياقية المسألة بالكثير لفتجنشتاين حتى إن ويليمز يصف نسخته من السياقية بأنها "سياقية فتجنشتانية Wittgensteinian Contextualism؛ إذ فيها يُعلق التبرير بالممارسات والمعايير الإجتماعية[6]. ويقول ويلمز: " إن محور هذا المفهوم]للسياقية[، الذي يدين بالكثير لفتجنشتاين، هو فكرة أن معايير التبرير

(4) Keith DeRose, *The Case for Contextualism: Knowledge, Skepticism, and Context* (New York: Oxford University Press, 2009), 18-19.

(5) يقول ديروز مميزًا نظريته عن نظرية ديفيد أنيس " إن "السياقية" كما أشرحها هنا ليست بالتأكيد أطروحة حول بنية المعرفة أو التبرير. بل هي في الواقع تتلاءم مع كل من النزعة الأساسية والنزعة الاتساقية، وأيضًا مع الخيارات البنيوية المختلفة بين هاتين النزعتين." انظر: DeRose, 21.

(6) Brendel and Jäger, "Contextualist Approaches to Epistemology: Problems and Prospects," 171; Michael Williams, "Why (Wittgensteinian) Contextualism Is Not Relativism," *Episteme* 4, no. 1 (February 2007): 93, https://doi.org/10.3366/epi.2007.4.1.93.

خاضعة للتنويعات الظرفية circumstantial الكبيرة، ومن ثم فهذه المعايير ليست مطلقة ولا ثابتة"[7]. وإذا كانت معايير التبرير بحسب هذه الرؤية ليست ثابتة ولا مطلقة فهل يعني ذلك أن النظرية تؤول في النهاية إلى النسبية المعرفية؟ يجيب ويلمز بالنفي ويدعي أن الامر على خلاف ذلك تمامًا. بل هو يرى أن نظريته يمكن استعمالها كعلاج ناجع لإغراءات النزعة الشكية بما ذلك النسبية المعرفية. يقول: "إن ما يؤخذ علي أو على فتجنشتاين على أنه تنبي للنسبية لا يعبر عن إهدار المعرفة الموضوعية ولكن يعبر عن شكوك معينة حول مزاعم الإبستمولوجيا التقليدية"[8].

وكذلك يستمد ديفيد أنيس نظريته السياقية من فتجنشتاين وآخرين مؤكدًا على الطبيعة الإجتماعية للتبرير المعرفي، وهو ما تتجاهله النظريتين التقليديتين لبنية التبرير المعرفي. كما ينفي أنيس أن تؤول نظريته إلى النسبية أو إلى استبعاد الموضوعية، كما سيأتي بيانه في ثنايا ورقته الكلاسيكية التي أقدم لها. وعلى الرغم من أن أنيس أراد من نظريته أن تكون بديلًا للنظريتن التقليدتين فمن الواضح أنه لم يستبعدهما بالكلية؛ فثمة قرابة أو مصاهرة ظاهرة بين النظريتين التقليدتين - ولا سيما الأساسية[9]. وكما يرى ديروز "إن سياقية أنيس هي أقرب ما تكون لأن توصف بأنها شكل من أشكال النزعة الأساسية، لا بديلًا بنيويًا لكل من النزعة الأساسية والاتساقية"[10].

يرى أنيس أن التبرير المعرفي يختلف باختلاف المعايير والممارسات الاجتماعية، فالتبرير نشاط اجتماعي قد ننخرط فيه بغية إقناع الآخرين أو للدفاع عن التمسك عن معتقداتنا. ولا يتعارض التركيز على التبرير بصفته نشاطًا مع الاعتقاد في التبرير بصفته وضعًا status، ولكن التركيز على التبرير بصفته نشاطًا سيؤثر على رؤية المرء للتبرير بصفته وضعًا، على سبيل المثال سيكون من الطبيعي النظر إلى الاعتقاد المبرر على أنه الاعتقاد القابل للدفاع عنه من خلال النشاط التبريري. وبمجرد أن ننظر إلى التبرير كنشاط ستبدو بعض النظريات جذابة وسيستبعد البعض. فالتسلسل اللانهائي مثلًا من النظريات المستبعدة؛ لأن عمرنا محدود ولا يمكننا المضي قدما في تقديم الأسباب إلى ما لا نهاية، بل نحن نميل إلى الاعتقاد بأن الطفل الذي يستمر يسأل "لماذا" متسلسلًا لم يدرك كيفية عمل الممارسة التبريرية. وكذلك ستستبعد النزعة الاتساقية؛ إذ إننا في حياتنا الواقعية نرفض عادة الحجج

(7) Williams, "Why (Wittgensteinian) Contextualism Is Not Relativism," 93.

(8) Williams, 94.

(9) Michael Willialms, *Problem of Knowledge: A Critical Introduction to Epistemology* (New York: Oxford University Press, 2001), 159.

(10) DeRose, *The Case for Contextualism*, 21.

الدائرية باعتبارها غير مقنعة. وفي المقابل يبدو نشاط التبرير في الحياة الحقيقية أساسي النزعة: فنحن نقدم بعض الأسباب لدعم معتقداتنا ثم نتوقف في مرحلة ما ولا بُدَّ، وإذا كانت أسبابنا التي قدمناها جيدة على الأقل فإن الجمهور العاقل الراشد سيقنع بأننا قدمنا تبريرًا كافيًا[11].

فمن هو هذا الجمهور؟ وأي الاعتقادات تلك التي يمررونها من غير اعتراضات؟ وما هي أشكال الاعتراضات إن وجدت؟ وما طبيعة الأسباب يُنتهى إليها؟ هذا ما سيوضحه أنيس في ورقة.

مراجع المقدمة:

Brendel, Elke, and Christoph Jäger. "Contextualist Approaches to Epistemology: Problems and Prospects." *Erkenntnis* 61, no. 2 (November 1, 2004): 143–72. https://doi.org/10.1007/s106703-0489-004-.

Daniel Greco. "Contextualism about Foundations." In *The Routledge Handbook of Epistemic Contextualism*. New York: Routledge, 2017. https://doi.org/10.43249781315745275/.ch33.

DeRose, Keith. *The Case for Contextualism: Knowledge, Skepticism, and Context*. New York: Oxford University Press, 2009.

Willialms, Michael. *Problem of Knowledge: A Critical Introduction to Epistemology*. New York: Oxford University Press, 2001.

Williams, Michael. "Why (Wittgensteinian) Contextualism Is Not Relativism." *Episteme* 4, no. 1 (February 2007): 93–114. https://doi.org/10.3366/epi.2007.4.1.93.

(11) Daniel Greco, "Contextualism about Foundations," in *The Routledge Handbook of Epistemic Contextualism* (New York: Routledge, 2017), 427, https://doi.org/10.4324/9781315745275.ch33.

نظرية سياقية في التبرير المعرفي[12]

ديفيد بي أنيس[13]

1. النزعة الأساسية والنزعة الاتساقية والنزعة السياقية

تذهب النزعة الأساسية foundationalism إلى أنه لا بُدَّ لكل قضية تجريبية مبررة أن ينتهي تبريرها، ولو جزئيًا على الأقل، إلى فئة خاصة من القضايا الأساسية التي تتمتع، في أقل تقدير، بدرجة من التبرير مستقلة عن الدعم الذي

(12) نشرت هذه الورقة عام 1978 في *American Philosophical Quarterly*, Jul., 1978, Vol. 15, No. 3 (Jul., 1978), pp. 213-219.

(13) أستاذ الفلسفة بجامعة بول ستات بالولايات المتحدة (المترجم)

قد تستمده مثل هذه القضايا من قضايا أخرى. ولا تشترط هذه النزعة الأساسية **المعتدلة** *minimal* اليقين أو عدم قابلية التصحيح incorrigibility ، ولا تنفي إمكان إعادة النظر في **جميع** القضايا، كما أنها تعطي دورًا بارزًا للاتساق أو التبرير من داخل النسق[14]. وتتمثل الاعتراضات الرئيسة على النزعة الأساسية في (أ) إنكار وجود القضايا الأساسية و(ب) الادعاء أن مثل هذا الأساس المجدب، على افتراض وجوده، لن يفلح أبدًا في تبرير جميع القضايا المتنوعة التي نعدها عادةً مبررة.

وأما النظرية الاتساقية في التبرير فتذهب إلى عكس ما تذهب إليه النزعة الأساسية. فوفقًا لها تكون القضية مبررة إذا، وفقط إذا، كانت متسقة مع نسق معين من القضايا. وعلى الرغم من وجود خلاف بين الاتساقيين في توضيح ماهية الاتساق وتحديد النسق الخاص بالقضايا، فإنهم يتفقون على أن العناصر الرئيسية للنظرية هي الاتساق والترابط والشمولية. ويتمثل الاعتراض الرئيس على النظرية في أن الاتساق ضمن مجموعة منسجمة وشاملة من القضايا ليس كافياً للتبرير[15]. وقد جنح منظرو التبرير المعرفي إلى إبراز النزعتين، الأساسية والاتساقية، متجاهلين أو متغاضين عن نوع ثالث من النظريات، ألا وهي **النزعة السياقية** Contextualism. ينكر السياقي وجود عبارات أساسية بالمعنى الذي تذهب إليه النزعة الأساسية، كما ينكر أن يكون الاتساق كافيًا في التبرير. ووفقًا للنزعة الاتساقية، فإن كلتا النظريتين تتجاهل الضوابط السياقية الجوهرية للتبرير. وفيما يلي سأقوم بتقديم نسخة من النظرية السياقية[16].

(14) للاطلاع على مناقشة للنزعة الأساسية المعتدلة انظر:
William P. Alston, "Has Foundationalism Been Refuted?", *Philosophical Studies*, vol. 29 (1976), pp. 287-305; James W. Cornman, "Foundationalism Versus Nonfoundational Theories of Empirical Justification," *American Philosophical Quarterly*, vol. 14 (1977), pp. 287-297; David B. Annis, "Epistemic Foundationalism," *Philosophical Studies*, vol. 31 (1977), pp. 345-352.

(15) وجدت مؤخرًا مناقشات حول النزعة الاتساقية في
Keith Lehrer, *Knowledge* (London, 1974), chaps. 7-8.
Nicholas Rescher, "Foundationalism, Coherentism, and the Idea of Cognitive Systematization," *The Journal of Philosophy*, vol. 61 (1974), pp.
وكذلك في كتاب نيكولاس ريشر Nicholas Rescher :
The Coherence Theory of Truth (London, 1973).
ويمكن العثور على نقد نظرية ليرر Lehrer الاتساقية في
Cornman, "Foundational Versus Nonfoundational Theories of Empirical Justification"
وكذلك في مراجعتي لليرر في
Philosophic, vol. 11 (1976), pp. 209-213.
ويمكن العثور على نقد نسخة ريسلر Reseller في ورقة "Foundationalism in Redux" لمؤلفها Mark Pastin وهي غير منشورة ويمكن الإطلاع على ملخص لها في
The Journal of Philosophy, vol. 61 (1974), pp. 709-710.

(16) عُرف كل من بيرس وديوي وبوبر تاريخيًا بأنهم رموز السياقية. وتوجد أيضا تلميحات واقتراحات ونظريات سياقية في الأعمال التالية:
Robert Ackermann, *Belief and Knowledge* (Garden City, New York, 1972). Bruce Aune, *Knowledge, Mind, and Nature* (New York, 1967). John Austin, *Sense and Sensibilia* (London, 1962). Stephen Toulmin, *The Uses of Argument* (London, 1958). Stephen Toulmin, *Human Understanding* (Princeton, New. Jersey, 1972). Carl Wellman, *Challenge and Response: Justification in Ethics* (Carbondale, Illinois, 1971). F. L. Will, *Induction and Justification* (Ithaca, New York, 1974). Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (New York, 1953). Ludwig Wittgenstein, *On Certainty* (Oxford, 1969).
ومن أجل مقاربة نظرية للقرار
Isaac Levi, *Gambling with Truth* (New York, 1967)

2. النموذج الأساسي: دفع الاعتراضات

إن النموذج الأساسي للتبرير الذي أقدمه هنا يتطلب أن يكون الشخص قادرًا على دفع اعتراضات معينة، وتحديد تلك الاعتراضات الواجب على المرء دفعها ومدى نجاحه في هذه المهمة مرتبط بأهداف معينة. ولأن المسألة تتعلق بالتبرير المعرفي فستكون الأهداف ذات طبيعة معرفية، وقد يكون قبول بعض القضايا معقولًا بالنسبة إلى هدف معرفي واحد وغير معقول بالنسبة إلى هدف آخر. ومن أهدافنا المعرفية امتلاك المعتقدات الصادقة واجتناب المعتقدات الكاذبة، ومن المفترض أن تكون الأهداف المعرفية الأخرى كالبساطة وحفظ المعتقدات الموجودة وتعظيم القوة التفسيرية تابعة للهدفين: تحقيق الصدق واجتناب الخطأ[17].

وبأخذ هذه الأهداف في الاعتبار، فإننا قد نعترض على الشخص (س) إذا ادعى أن بعض القضايا (ق) صادقة، بأن (س) ليس في وضع يسمح له بمعرفة أن (ق) [ولنطلق على هذا الاعتراض (أ)]، أو قد نعترض بأن (ق) كاذبة [ولنطلق عليه (ب)]. والآن لنعتبر الاعتراض (أ)، ولنفترض أننا سألنا (س) كيف يعرف أن (ق)، فأجاب بأن أمدنا بأسباب متنوعة لصدق (ق) كالتالي: (د1، د2، ...، درقم). قد نعترض بأن أحد تلك الأسباب التي يقدمها (س) خطأ، أو أن أسبابه لا تقدم دعمًا كافيًا لـ (ق)، أو أن استدلال (س) تحديدًا على صدق (ق) من هذه الأسباب استدلال مغالطي، أو أن ثمة دليل (ي) إذا ما اعتبر مع تلك الأسباب فلن تتلقى القضية (ق) الدعم الكافي لتبريرها. وقد تثار هذه الاعتراضات على أسبابه للأسباب (د1، د2، ...، درقم)، كما قد تثار على ردوده على اعتراضاتنا.

وتوجد أيضًا حالات لا يكون الشخص فيها مطالبًا بإبداء أسباب اعتقاده أن (ق)؛ فنحن لا نطلب عادة أسبابًا إذا ادعى (س) أنه يرى كتابًا بني اللون في الغرفة، ومع ذلك قد نعترض بأن الشخص ليس في وضع يسمح له بالمعرفة. وذلك بأن نبين مثلًا أن الشخص غير موثوق به في مثل هذه المواقف، ومن هنا فإن الاعتراضات التي تنتمي إلى الفئات (أ) أو (ب) يمكن أن توجد حتى في الحالات التي لا نطلب فيها أسبابًا عمومًا.

ولكن سيكون شرطًا مبالغًا فيه ذلك الذي يستلزم من الشخص أن يكون قادرًا على دفع جميع الاعتراضات **الممكنة** التي تنتمي إلى هاتين الفئتين؛ فقد تظهر في المستقبل أدلة جديدة، جراء التقدم في معرفتنا العلمية، تثير الشكوك حول صدق القضية (ق)، وعلى الرغم من أننا في الواقع لا نمتلك هذه الأدلة الآن، فإنه

(17) للإطلاع على مناقشة الأهداف المعرفية انظر:
Levi, *Gambling with Truth*.

من الممكن منطقيًا امتلاكها، ومن ثمّ فهي اعتراضات ممكنة على (ق) الآن. ولو كان يجب على الشخص أن يكون قادرًا على دفع مثل هذه الاعتراضات، لوجب أن يكون في وضع معرفي مختلف وأفضل من الذي هو فيه حاليًا، أي سيتعين عليه أن يمتلك دليلًا جديدًا من أجل الرد على الإعتراضات، وكذلك سيتعين على المعترضين أن يكونوا في وضع أفضل لرفع اعتراضهم. والصحيح أنه لا ينبغي أن يتطلب رفع الاعتراضات والرد عليها أن يكون المشاركون في وضع معرفي جديد، بل المطلوب معرفة إن كان الشخص في وضعه الحاضر مبرر في اعتقاده أن (ق)؛ ولذلك يتعين على الشخص فقط أن يرد على الاعتراضات **الحالية، أي** القائمة على الأدلة الحالية المتاحة.

ومجرد التلفظ بسؤال ينتمي إلى إحدى الفئتين لا يجعل منه اعتراضًا يلزم على (س) الرد عليه. ولكي يلزم الرد فلا بُدَّ أن يعبر الاعتراض عن شك **حقيقي** *real* doubt. والشك، وفقًا لبيرس Peirce، حالة مقلقة ممتعضة نكافح جميعًا لتحرير أنفسنا منها. ويظهر مثل هذا الشك نتيجة "لبعض الظواهر المفاجئة، أو بعض الخبرات التي خالفت توقعًا أو نقضت عادةً متوقعة ..."(6.469)[18]. وكما يقول ديوي Dewey: لا يظهر الشك إلا عندما تتسبب "الهزات العنيفة أو التصدعات أو الكسور أو الحواجز ... أو الحوادث في انقطاع المسار السلس المستقيم للسلوك "[19]. ولذلك فإنه لكي يكون (س) ملزمًا بتقديم رد على اعتراض ما فلا بُدَّ أن يكون هذا الاعتراض مظهرًا من مظاهر شك حقيقي، أي أن يكون الشك ناتجًا عن موقف حياتي حقيقي. وبافتراض أن الاحتماليات الذاتية التي يُعَيّنُها الشخص تعكس مواقفه المعرفية الفعلية وأنها نتاج مواجهته مع العالم، فإن التعبير عن النقطة أعلاه يمكن أن يصاغ على النحو التالي: لا يلزم (س) الرد على الاعتراض إذا عيَّن الأشخاص الذين يستجوبون (س) احتمالية منخفضة عمومًا[20].

وإذا وجب أن يكون الاعتراض تعبيرًا عن شك حقيقي ناجم عن هزات الحياة الحقيقية، فإن مثل هذه الاعتراضات إذن ستكون **محلية** *local* في الأساس، لا **عالمية** *global*. والاعتراضات العالمية هي التي تثير الشك في مجمل المعتقدات التي اعتقد بها في وقت معين أو في المعتقدات بإطلاق، في حين تثير الاعتراضات المحلية الشك في معتقد معين. ولا يعني ذلك أن الموقف الواقعي لا يمكن أن ينجم عنه

(18) C. S. Peirce, *Collected Papers*, vol. 6, ed. by Charles Hartshorne and Paul Weiss (Harvard, 1965).

(19) John Dewey, *Knowing and the Known* (Boston, 1949), p. 315.

وانظر أيضًا:

Wittgenstein's On Certainty.

(20) ومثال الاحتمالية المنخفضة الناجمة عن شك غير حقيقي، احتمالية أن نكون أدمغة في أوعية موصوله بجهاز كمبيوتر ضخم يجعلنا نشعر بواقعية عالم افتراضي وهمي. (المترجم)

اعتراض عالمي. فلو أننا تعرضنا لإشعاع نووي أحدثته حرب عالمية ثالثة، ونتج عن هذا الإشعاع زيادة كبيرة مفاجئة في معدل الخطأ في المعتقدات الحسية المرئية، فسنكون مترددين بشأن جنس هذه المعتقدات.

ولا بُدَّ من افتراض وجود الهدف المعرفي لدى الجمهور المعترض، والمتمثل في تحقيق الصدق واجتناب الخطأ. فإن لم يكونوا نقادًا ساعيين للحقيقة، فلن يأتوا باعتراضات ملائمة. ولكي يتحقق دفع (س) الاعتراض (ي) يجب عليه أن يرد بطريقة تنتج داخل الجماعة المعترضة رفضًا عامًا للاعتراض (ي)، وإن لم يكن بالضرورة كليًا شاملًا، أو على الأقل يجب أن يرد بطريقة تنتج اعترافًا عامًا بوهن القضية (ي) من حيث كونها اعتراضًا؛ كأن يشير (س) مثلًا إلى أنه على الرغم من احتمال صحة الاعتراض (ي)، فإنه لا يفعل سوى التقليل من الدعم المستمد من د1 (أحد أسباب اعتقاد (س) أن (ق)) بمقدار ضئيل جدًا مما يُبقي (س) مبررًا في اعتقاده أن (ق). وتوجد بالطبع العديد من الطرق التي يمكن أن يتعامل بها (س) مع الاعتراضات، فقد يشير إلى أنها ليست من النوع (أ) ولا (ب) ومن ثم لا تكون ذات صلة، وقد يرد بأنها مجرد ملاحظة فارغة ليست مدفوعة بشك حقيقي؛ أي لا يوجد سبب للاعتقاد أنها صحيحة، وله أن يسأل المعترض عن أسبابه ويمكنه أن يثير أيًا من الاعتراضات من النوع (أ) أو (ب) في الرد. ومرة أخرى، يعتمد الأخذ والعطاء هنا على اعتراضات وردود حقيقية.

3. الطبيعة الاجتماعية للتبرير

إن تحديد حالة (س) التبريرية فيما يتعلق باعتقاده أن (ق) يجب اعتباره بالنظر إلى **سياق المسألة** *issue-context*. لنفترض أننا مهتمون بمعرفة إن كان جونز، وهو شخص عامي غير مدرب طبيًا، لديه المعلومات العامة التي تفيد أن شلل الأطفال سببه فيروس. فإذا سألناه عن ذلك وكان رده على سؤالنا هو أنه يتذكر الصحيفة التي ذكرت أن سولك[21] Salk قال ذلك، فهذا جواب جيد بما فيه الكفاية؛ فقد كان أداؤه مناسبًا بالنظر إلى سياق المسألة. ولكن لنفترض أن السياق هو امتحان لدرجة الماجستير في الطب، هنا سنتوقع المزيد. فإذا اقتصر الطالب المرشح على ما قاله جونز، فسنعده ضعيفًا جدًا في المعرفة. ولذلك فإن الشخص قد يكون مبررًا في اعتقاده أن (ق) بالنسبة إلى أحد سياقات المسألة، وغير مبرر بالنسبة إلى سياق آخر.

وسياق المسألة issue-context هو ما تثيره مسألة محددة تتعلق بـ (ق)، ومن خلال

(21) **جوناس إدوارد سولك** Jonas Salk (28 أكتوبر 1914 - 23 يونيو 1995) طبيب أميركي وعالم وباحث طَوَرَ التجربة الناجحة الأولى للقاح شلل الأطفال. (المترجم)

السياق يتعين مستوى الفهم والمعرفة اللذان يجب أن يتحلى بهما (س)، كما تتعين الجماعة المعترضة الملائمة. فعلى سبيل المثال، الجماعة الملائمة في سياق امتحان درجة الماجستير في الطب هي فئة الممتحنين المؤهلين طبيًا، لا فئة الأشخاص العاديين غير المدربين طبيًا.

وتعد الأهمية (القيمة أو المنفعة) المرتبطة بنتيجة قبول (ق)، عندما تكون كاذبة، أو رفض (ق)، عندما تكون صادقة = أحد مكونات سياق المسألة. فإذا افترضنا أن المسألة هي معرفة مدى نجاعة دواء معين في علاج مرض يصاب به البشر دون أن يسبب آثارًا ضارة، فسنكون مطالبين في مثل هذه الحالة بما هو أكثر عما إذا كان الدواء يُراد منه علاج الحيوانات، وستكون الجماعة المعترضة الملائمة في كلتا الحالتين هي نفسها، أي الباحثون المؤهلون، ولكن سيحتاجون إلى المزيد من التثبت في الحالة الأولى. وفي الواقع، يقلل الباحثون أو يزيدون من الشروط التبريرية بما يتناسب وأهمية المسألة. فإذا كان قبول (ق) حال كونها كاذبة يترتب عليه عواقب وخيمة، فقد يزيد الباحث من مستوى الأهمية المطلوبة لاختبار (ق).

إن الإنسان حيوان اجتماعي، ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بتبرير المعتقدات يميل الفلاسفة إلى تجاهل هذه الحقيقة التي تمثل ضابطًا سياقيًا contextual parameter لا يمكن لأي نظرية ملائمة في التبرير أن تتغاضى عنه. ووفقًا للنموذج السياقي للتبرير الموضح أعلاه، فإنه يلزم عند السؤال عن حالة تبرير (س) في اعتقاده أن (ق) أن نعتبر بعض سياقات المسألة المعينة التي تحدد مستوى الفهم والمعرفة المطلوبة، وهذا بدوره سيحدد جماعة المعترضين الملائمة. ولا بُدَّ لكي يكون (س) مبررًا في اعتقاده أن (ق) بالنسبة إلى سياق المسألة، أن يكون قادرًا على دفع جميع الاعتراضات الحاضرة التي تنتمي إلى (أ) و(ب)، التي تعبر عن شك حقيقي لدى جماعة المعترضين المؤهلة، المتصفين بكونهم نقادًا ساعيين إلى الحقيقة. ومن ثمّ، فإن المعلومات الاجتماعية social information - أي معتقدات الآخرين ومعارفهم ونظرياتهم - تلعب دورًا مهمًا في التبرير: لأنها تحدد جزئيًا الاعتراضات التي تطرح، وكيفية استجابة الشخص لها، والردود التي يقبلها المعترضون.

وربما يكون العنصر الأكثر إهمالًا في نظرية التبرير هو الممارسات الاجتماعية **الواقعية** ومعايير تبرير ثقافة مجتمع ما من الناس. ولقد بحث الفلاسفة عن مبادئ التبرير الشاملة والقبلية، ولكن لنقتصر فيما يلي على سياق التحقيق العلمي. هناك بلا ريب تنقيحات في أساليب وتقنيات الاكتشاف والاختبار في العلوم

[الطبيعية]، فإذا افترضنا أنه في الزمن (ز)، ووفقًا لأفضل مناهج الاكتشاف والاختبار في المجال العلمي التي طورها نقاد ساعون للحقيقة، تقبل (س) النظرية (ن)، فسيكون من السخف أن نقول إن (س) غير مبرر في قبول (ن)؛ لأنه في وقت ما في المستقبل ستؤدي تنقيح هذه التقنيات إلى قبول نظرية مختلفة. وعليه، فإنه بالنسبة إلى المعايير في الزمن (ز)، يكون (س) مبررًا في قبول (ن).

وكذلك الحال إذا اعتبرنا حالة أخرى تتضمن جماعتين مختلفتين موجودتين في نفس الوقت بدلاً من وقتين مختلفين كما في المثال أعلاه. فإذا افترضنا أن (س) عالم متخصص في فيزياء الأرض وقد قبل النظرية (ن) بناء على أفضل المناهج التي طورها علماء فيزياء الأرض في الزمن (ز)، وفي كوكب آخر تؤم لكوكبنا ومجهول لنا رفض علماء فيزياء الأرض، الأكثر تقدمًا، النظرية (ن) = فسيظل (س) مع ذلك مبررًا في قبوله (ن).

ولكي نحدد هل (س) مبرر في اعتقاده أن (ق) أم لا، علينا أن نأخذ في الاعتبار معايير التبرير الواقعية لجماعة الأشخاص الذي ينتمي إليه (س). وبمعنى أكثر تحديدًا، يمكننا تحديد حالة (س) التبريرية فيما يتعلق باعتقاده أن (ق) من خلال تعيين سياق المسألة الذي طُرح داخل جماعة الأشخاص (م) مع أخذ ممارسات الجماعة ومعاييرها التبريرية في الاعتبار. وبذلك يتحدد مستوى الفهم والمعرفة المتوقع أن يحققها (س)، وكذلك المعايير التي يجب أن يفي بها، وتعدّ جماعة المعترضين الملائمة جماعة فرعية من (م)، ولكي يكون (س) مبررًا في اعتقاده أن (ق) يتوجب عليه أن يكون قادرًا على رد اعتراضاتهم بطريقة تراعي ممارساتهم ومعاييرهم.

وينبني على ما سبق وجوب **تطبيع** نظرية التبرير: فلا يمكننا إذا أردنا اعتبار تبرير المعتقدات أن نهمل الممارسات الاجتماعية الواقعية ومعايير تبرير الجماعة. وقد بدأ علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا هذه الدراسة ولا تزال توجد حاجة ماسة لمزيد من العمل[22].

وقد أقرت فلسفة العلم الحديثة بضرورة تطبيع to naturalize النظرية التبريرية. أما أتباع الوضعية المنطقية فشددوا على "منطق" العلم - بنية النظريات والتعزيز والتفسير - في معزل عن العلم كما هو مطبق في الواقع. ولكن كثيرًا من الأفكار الرئيسة في فلسفة العلم الحديثة تؤكد على قصور هذا النهج: فالعلم بوصفة مُمَارسًا يثمر معتقدات مبررة عن العالم؛ ومن ثمّ لا يمكن إهمال دراسة الممارسات الفعلية التي تغيرت عبر الزمن. وهكذا فإن التوجه الحالي

(22) انظر على سبيل المثال:
Michael Cole et al., *The Cultural Context of Learning and Thinking* (New York, 1971).

في فلسفة العلم يتجه صوب الواقعية التاريخية والمنهجية[23].

ولا تستلزم حقيقة تعلق التبرير بالممارسات الاجتماعية ومعايير الجماعة عدم إمكان انتقادها أو كون التبرير أمرًا ذاتيًا. فهذه الممارسات والمعايير معرفية، ومن ثمّ فإن أهدافها تحقيق الصدق واجتناب الخطأ، وبقدر عدم تحقيق هذه الأهداف بقدر ما يمكن انتقاد الممارسات والمعايير. فعلى سبيل المثال، يعتمد شعب الكيبال[24] Kpelle في إفريقيا على سلطة كبار السن أكثر مما نعتمد نحن، ولكن من الممكن التشكيك في هذه السلطة إذا وجدوا أنها تؤدي بهم إلى الكثير من المعتقدات الحسية الكاذبة. وبالطبع لا بُدَّ في الاعتراض على الممارسة أن يكون حقيقيًا؛ أي أن الشك يجب أن يكون نتيجة لهزة أو عائق ما في خبرتنا بالعالم، كما أن مثل هذه الاعتراضات ستكون دائمًا محلية، لا عالمية. وقد تؤدي بعض الممارسات أو القواعد وخبراتنا بالعالم إلى وجود إشكالية في ممارسة أخرى، والاعتراض الحقيقي سيفترض وجود بعض الممارسات الأخرى المقبولة. ولا يستلزم من ذلك تبني شكلًا من أشكال النزعة الذاتية؛ فكما أنه لا توجد لغة ملاحظة في العلم غير مثقلة بالنظرية، فكذلك لا يوجد موقف يمكن للمرء أن يتبناه غير مثقل بالمعيار المعرفي، ولا يلزم من ذلك في كلتا الحالتين إهدار الموضوعية والنقد العقلاني[25].

4. حجة التراجع

يقدم أنصار النزعة الأساسية عمومًا نسخة من حجة التراجع اللانهائي the infinite regress argument كدعم لها. وتتضمن الحجة مقدمتين رئيسيتين: إبطال نظرية الإتساق في التبرير، وإبطال الاعتماد على التسلسل اللانهائي باتخاذه مبررًا كافيًا للاعتقاد. ولكن هناك خيار آخر تنتجه الحجة إلى جانب النزعة الأساسية، فنوع النظرية السياقية الموضح أعلاه يمنع التسلسل [في الأسباب] وفي الوقت نفسه لا تتطلب قضايا أساسية بالمعنى الذي يراد في النزعة الأساسية.

لنفترض أن آل جونز يبحثون عن كرسي أحمر ليحل محل آخر مكسور في بيتهم. وبناء على ذلك، فإن سياق الموضوع هنا لن يكون سؤال قدرتهم على تمييز الظلال الدقيقة للون، ولا هو اختبار فيزيائي حيث

(23) وللاطلاع على مناقشة الحاجة إلى تطبيع النظرية التبريرية في فلسفة العلم انظر:
Frederick Suppe, "Afterword-1976"
والمتواجد في الإصدار الثاني من عمله:
The Structure of Scientific Theories (Urbana, Illinois, 1977).

(24) أكبر مجموعة عرقية في ليبيريا. (المترجم)

(25) وللاطلاع على مناقشة الموضوعية في العلم وعدم وجود ملاحظة لا تتضمن النظرية انظر بحث فريدريك سوب "The Search for Philosophic Understanding of Scientific Theories" وكذلك عمله "Afterword-1976" في *The Structure of Scientific Theories*

يُتوقع أن يكون لدى الشخص معرفة تفصيلية بانتقال الضوء وإدراك الألوان، كما أنه لا وجود لأمر جلل يتوقف على التحديد الصحيح للون. فإذا أشار السيد جونز الذي يتمتع بالمفاهيم الحسية الضرورية وببصر سليم إلى كرسي أحمر على بعد بضعة أقدام أمامه وقال: "ههنا كرسي أحمر"، فإن الجماعة المعترضة الملائمة، التي ستتألف من ملاحظين حسيين عاديين ذوي معرفة عامة بالشروط القياسية للإدراك الحسي والخطأ فيه، لن تعترض عليه في مثل هذه الحالات المألوفة لدينا جميعًا عمومًا، ومن ثم سيقبل ادعاء جونز ويُعدّ مبررًا. ولكن تخيل أن شخصًا اعترض بوجود ضوء أحمر مسلط على الكرسي، مشيرًا إلى أن الكرسي قد لا يكون أحمر في حقيقة الأمر. فإن لم يستطع جونز الرد على هذا الاعتراض، عندما يكون حقيقيًا، فلن يكون في وضع إدراكي ملائم. ولكن لنفترض أنه في وضع يسمح له بالرد، بأن يكون جونز على علم بالضوء المسلط وأنه يعتقد أن الكرسي مع ذلك لونه أحمر؛ لأنه رآه البارحة في ظروف الضوء العادي، حينئذ سنقبل ادعاءه.

ويُعد الاعتقاد **أساسيًا سياقيًا** *contextually-basic* إذا كانت جماعة المعترضين الملائمة لسياق مسألة ما لا تتطلب أن يكون لدى الشخص أسباب للاعتقاد ليكون في وضع يسمح له بالمعرفة. فإذا طلبت مجموعة المعترض أسبابًا، فالاعتقاد إذن ليس أساسيًا سياقيًا. وبناء عليه فإن اعتقاد جونز بوجود كرسي أحمر، كما في الموقف الأول أعلاه، هو اعتقاد أساسي سياقي، في حين أنه ليس أساسيًا في الحالة الثانية.

ولنعتبر الحالتين التاليتين: الأولى لا تطلب فيها جماعة المعترضين من (س) أن يكون لديه أسباب لاعتقاده أن (ق) كشرط ليكون في وضع يسمح له بامتلاك المعرفة ويقبلون دعواه، وأما الثانية فتطلب فيها جماعة المعترضين أسبابًا ثم تقبل دعواه. وفي كلتا الحالتين لا يوجد تسلسل في الأسباب. وإذا لم يكن لدى الجماعة المعترضة الملائمة، التي يتصف أعضاؤها بكونهم متحرين للحقيقة، شكوك حقيقية في سياق المسألة المحددة، فإن اعتقاد الشخص مبرر؛ إذ قد صمد أمام اختبار المعترضين المدفوعين بدوافع تثبتية.

5. الاعتراضات على النظرية

توجد عدة اعتراضات على النظرية السياقية. وتدور هذه الاعتراضات حول فكرة صرامة الشروط التبريرية المبالغ فيها التي تفرضها النظرية، ويمكن عرض الاعتراضات على النحو التالي:

أولًا: وفقًا للنظرية المقدمة، فإنه يجب على الشخص حتى يكون مبررًا في اعتقاده

أن يكون قادرًا على دفع فئة محدودة من الاعتراضات المندرجة في الفئتين (أ) و (ب)، وفي ذلك تجاهل للتمييز بين كون المرء مبررًا وبين إظهار أنه مبرر. فأن يكون المرء مبررًا هو مجرد تلبية لمبادئ التبرير، أما إثبات التبرير فهو البرهنة على أن المرء قد استوفى هذه المبادئ، وفي هذا مزيد كلفة[26]. فعلى سبيل المثال، ربما يكون لدى (س) دليل يبرر اعتقاده أن (ق) مع أنه غير قادر على التعبير عن الأدلة، وفي هذه الحالة لن يستطيع (س) أن يثبت تبريره.

ثانيًا: إذا كان شرط تبرير الاعتقاد أن (ق) يتطلب أن يكون المرء قادرًا على دفع الاعتراض بأن (ق) كاذبة، فإن النظرية تتجاهل إذن التمييز بين الصدق والتبرير: فالشخص قد يكون مبررًا في اعتقاد القضية ولو كانت كاذبة.

وأخيرًا: تتطلب النظرية أن يكون (س) في وضع يسمح له بالرد على جميع أنواع الاعتراضات من مختلف وجهات النظر. وهذا، مرة أخرى، مطلب مبالغ فيه جدًا. فإذا افترضنا، على سبيل المثال، وجود اثنين من العلماء في بلدين مختلفين قاما بتجربة معينة، ولم يكن لأحدهما علم بعمل الآخر، فحصل العالم الأول (س1) على نتيجة واحدة وخلص إلى أن (ق)، ولم يحصل العالم الثاني (س2) على النتيجة (بسبب قياسات غير صحيحة)، فاشتراط دراية (س1) بتجربة (س2) وكونه قادرًا على دحضها لتبرير اعتقاده هو فرض عبء غير واقعي على (س1)، وهو فرض من شأنه أن يدخل مطلب عدم **قابلية الإلغاء** *defeasibility* في شرط التبرير. إن إحدى طرق التعامل مع مشكلة جيته[27] Gettier

(26) ناقش ألستون هذا التمييز في
"Has Minimal Foundationalism Been Refuted ?"
وانظر أيضًا مقالاته:
"Two Types of Foundationalism," *The Journal of Philosophy*, vol. 73 (1976), pp. 165-185, and "Self-Warrant: A Neglected Form of Privileged Access," *American Philosophical Quarterly*, vol. 13 (1976), pp. 257-272.

(27) قدم الفيلسوف الأمريكي إدموند جيتيه Edmund Gettier في عام 1963 ورقة من ثلاث صفحات بعنوان: «هل الاعتقاد الصادق المبرر معرفة؟» ? Is Justified True Belief Knowledge تحدي فيها التحليل التقليدي للمعرفة (أي كون المعرفة مركبة من الاعتقاد الصادق المبرر) بعرض حالات تتعارض مع هذا التحليل عرفت بحالات جيتيه Gettier cases أو مشكلة جيتيه The Gettier problem. تبين تلك الحالات كيف أنه من الممكن أن يحصل المرء على اعتقاد صادق مبرر ومع ذلك يقصر عن رتبة المعرفة. ومن الأمثلة التي تضرب لحالات جيته مثال الأغنام في الحقل، وهو كالتالي: تخيل أنك تقف خارج حقل، ثم أنت ترى بداخله ما يبدو تمامًا كالشاة، فما هو الاعتقاد الذي يحدث لك على الفور؟ من بين سائر الاحتمالات قد يحدث أن تعتقد أنك ترى شاة في الحقل. وفي الواقع أنت محق فهناك بالفعل شاة في الحقل لكن مكانها خلف التل الذي يقع في منتصف الحقل. فأنت لا تستطيع أن ترى هذه الشاة التي خلف التل ولا لديك أي دليل على وجودها. أما ما رأيته مما يبدو كالشاة تمامًا فهو كلب متنكر في شكل شاة. فوفقًا لما سبق فأنت تملك اعتقادًا صادقًا مبررًا أن شاة توجد في الحقل، ولكن هل هذا الاعتقاد بهذه الصورة يصدق عليه أنه معرفة؟ سيجيب معظم الإبستمولوجيين، إن لم يكن جميعهم، بالنفي. وعلى إثر هذه الورقة رفض بعض الفلاسفة التحليل القياسي للمعرفة لعدم قدرته على مجابهة مشكلة جيته. ومن هؤلاء الفيلسوف البريطاني المعاصر تيموثي ويليامسون Timothy Williamson الذي ذهب إلى أن مفهوم المعرفة غير قابل للتحليل إلى ما هو أبسط منه؛ بمعنى أن المعرفة لا تتكون من مزيج يتضمن حالة عقلية داخلية هي (الاعتقاد)، وحالة شرط خارجي هو (الصدق)؛ بل المعرفة نفسها نوع من أنواع الحالات العقلية. وهناك من حاول حل الإشكال بإضافة شرط رابع، كأن لا يكون صدق القضية عرضيا أو بالصدفة مثلًا. (المترجم)

يتمثل في إضافة شرط إلى جانب امتلاك الاعتقاد المبرر الصادق لتحصيل المعرفة، ألا وهو عدم كون التبرير ملغيًا. ومع وجود توصيفات مختلفة لقابلية الإلغاء، فإن أحد مكوناتها الجوهرية أو نسختها المطلقة تذهب إلى أن القضية (ي) تلغي التبرير الذي يمنحه الدليل (د) لـ (ق) فقط في حالة كانت (ي) صادقة وكان الاقتران بين (ي) و(د) لا يوفر الدعم الكافي لـ (ق)[28]. ووفقًا للنظرية السياقية المقدمة فإنه من أجل أن يكون (س) مبررًا في اعتقاده أن (ق)، يجب عليه أن يكون قادرًا على دفع الاعتراض بوجود دليل لاغٍ.

وردًا على الاعتراض الأول، فإن النظرية المقدمة لا تتجاهل التمييز بين كون الشخص مبررًا وإظهار أنه مبرر. فليس مطلوبًا من (س) أن يكون قادرًا على ذكر معايير التبرير وإثبات أنه استوفاها، بل المطلوب أن يكون قادرًا على دفع اعتراضات حقيقية، وقد يتطلب ذلك منه **أحيانًا** مناقشة المعايير. أضف إلى ذلك، أن المثال المعطى ليس مثالًا مضادًا؛ إذ لا يعبر عن حالة اعتقاد مبرر. ولنعتبر حالة يدفعنا سياق المسألة فيها إلى أن نتوقع من (س) أن يكون لدية أسباب لاعتقاده أن (ق)، فإذا افترضنا أنه عندما سُئل كيف يعرف أو ما هي أسبابه، لم يستطع قول أي شيء، فحينئذ لن نعده مبررًا في اعتقاده بلا ريب. قد لا نكون قادرين على التعبير عن جميع الأدلة التي لدينا على صدق (ق) ولكننا مطالبون بأداء ذلك لبعض الأدلة. ولا يكفي أن نمتلك دليلًا على صدق (ق)، بل يجب أن نستعمله ما نملكه دليلًا، وهذا يضعنا "في الفضاء المنطقي للأسباب والتبرير والقدرة على تبرير ما يقوله المرء"[29].

والنقطة الأولى في الرد على الاعتراض الثاني هي أن للتبرير **المعرفي** *epistemic* justification ينهض بدعوى عن المعرفة. فأن تكون مبررًا **معرفيًا** في الاعتقاد أن (ق) يعني أن تكون في وضع يسمح لك بمعرفة (ق). وإذا كانت أهداف التبرير المعرفي هي الصدق وتجنب الخطأ، **فيجب** على المرء ألا يقبل العبارات الكاذبة، فهو أمر مرفوض إبستمولوجيًا، ولذلك فإن كذب (ق) يؤخذ على الأقل ضد كون الشخص مبررًا.

ومع ذلك فإن الرؤية السياقية المقدمة لا تتجاهل التمييز بين الصدق والتبرير. فدفع الاعتراض لا يستلزم إثبات بطلانه، بل لا يتطلب سوى اتفاق عام على الرد، وقد يكون الاعتراض مع ذلك صحيحًا. ولذلك، فإن (س) قد يكون مبررًا في اعتقاده أن (ق)؛ إذ هو قادر على دفع الاعتراض، ولكن في الآن ذاته تكون (ق) كاذبة في حقيقة الأمر. كما

(28) أفضل مناقشة لقابلية الإلغاء تجدها في Marshall Swain's "Epistemic Defeasibility," *American Philosophical Quarterly*, vol. 11 (1974), pp. 15-26.

(29) Wilfrid Sellars, Science, *Perception and Reality* (London, 1963), p. 169.

أن شرط وجوب الرد على الاعتراض هو أن يكون الاعتراض تعبيرًا عن شك حقيقي. ولأنه من الممكن للمعارضين ذوي الدوافع التثبتية ألا يكونوا على دراية بكذب (ق)، فلن ينهض الاعتراض، ولذلك من الممكن أن يكون (س) مبررًا في اعتقاده أن (ق) على الرغم من أن (ق) كاذبة.

ومع ذلك فالموقف معقد؛ إذ توجد حالات يستلزم فيها كذب (ق) عدم تبرير (س) في اعتقاده أن (ق). افترض أن جونز كان في حفلة وتساءل عما إذا كان صديقه سميث موجودًا فيها، ولم يكن لوجود سميث في الحفلة كبير أهمية لكنه تساءل وحسب عن وجوده هناك، فربما أراد أن يستأنس بمحادثته. وعندما نظر حوله وسأل بعض الضيوف أخبروه أنهم لم يروا سميث. ففي مثل هذه الحالة، يكون لجونز ما يبرره في الاعتقاد أن سميث ليس موجودًا.

والآن تخيل أن جونز ضابط شرطة يبحث في الحفلة عن سميث المشتبه به في قضية قتل. فمن المؤكد أن مجرد البحث العشوائي وسؤال عدد قليل من الضيوف ليس كافياً، وإذا تبين أن سميث كان مختبئًا في إحدى الدواليب، فلن نقول: لقد كان لجونز ما يبرره في اعتقاده إلا أنه قد تبين أنه مخطئ. ذلك أنه قد أظهر إهمالًا جسيمًا في عدم التحقق بدقة. وهناك حالات يلزمنا فيها سياق المسألة أن نطلب من (س) أن يضع نفسه في مثل هذا الموقف المعرفي تجنبًا لاتضاح كذب (ق) بعد ذلك. وفي مثل هذه الحالة يكون كذب (ق) أمرًا **غير قابل للعذر** *non-excusable*. ولكي يكون (س) مبررًا في اعتقاده أن (ق) في الحالات التي لا عذر فيها، يجب عليه أن يكون قادرًا على دفع الاعتراض بأن (ق) كاذبة، ولا يُطلب ذلك في الحالات القابلة للعذر.

لنفترض أن (ق) نظرية علمية معقدة للغاية وأن (س) قد أخذ لنفسه أفضل موقف دليلي في الوقت، حينئذ يكون كذب (ق) أمرًا قابلًا للعذر ولو كان صدق (ق) أمرًا مهمًا للغاية. فتعقيد المسألة مع حقيقة أن (س) قد أخذ لنفسه أفضل موقف ممكن يجعل (س) معذورًا فيما يتعلق بكذب (ق)؛ وعليه، يظل (س) مبررًا. ولا يلزم بالضرورة أن تنطوي جميع الحالات القابلة للعذر على قضايا معقدة أو أن يكون الشخص في أفضل وضع ممكن. فلنفترض أن سميث لديه أخ توأم متطابق، وكان الشخص الوحيد الذي يعرف ذلك هو الأخ، ولا توجد سجلات تشير إلى وجود الأخ التوأم. فإذا ذهب جونز إلى منزل سميث ليعيد كتابًا استعاره فأعطاه لأخيه بالخطأ (حيث يكون سياق الموضوع هنا سؤال إعادة الكتاب المستعار وحسب، مع عدم ترتب أي شيء

ذي بال على تحديد هوية المستلم) فإنه لا يزال مبررًا في اعتقاده أنه أعطاه لصديقه سميث، مع أن جونز كان بإمكانه أن يضع نفسه في وضع معرفي أفضل (من خلال طرح أسئلة حول صداقتهما مثلًا)، ولكن لم يكن ثمة سبب في هذا السياق يدعوه للتثبت؛ فلم يعرف الناس عمومًا عن الأخ التوأم، ولم يلاحظ سميث أي سلوك غريب. وبالنظر إلى سياق المسألة، فإن أعضاء جماعة المعترضين الملائمة لن يتوقعوا أن يجري جونز تدقيقًا، ولذلك لن يعرب جونز عن شعور بالذنب إذا تبين له أن اعتقاده كاذب. ومن ثم فإن قابلية العذر تعتمد على سياق المسألة وما تتوقعه جماعة المعترضين الملائمة من (س) في ظل معاييرهم التبريرية وما يتاح من معلومات.

وكما هو الحال مع المعايير القانونية والأخلاقية، فإن جزءًا من استيعاب معاييرنا المعرفية يكمن في تعلم شروط العذر التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على السياق وسيكون من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، صياغة قواعد للتعبير عنها. وبوجه عام، تُعرف شروط العذر لكل حالة على حدة. ولا يحتاج المرء سوى اعتبار الإهمال الأخلاقي والقانوني ليدرك التعقيد الكامل للأعذار، وهو مجال لا يزال يتعين دراسته، على الرغم من التماس أوستن Austin المعروف منذ عدة سنوات.

وللرد على الاعتراض الثالث، ينبغي التنبيه أولًا إلى أن التبرير المعرفي لا ينبغي الاستخفاف به؛ فقبول (ق) يحدد جزئيًا الأمور الأخرى التي سأعتقد بها وأفعلها؛ كما أنه من الممكن أن أصيب عقول الآخرين بأكاذيبي، وأؤثر على معتقداتهم وأفعالهم. ولذلك يتطلب تبريرنا المعرفي أن تجتاز ادعاءاتنا اختبار النقد، وقد دفعت هذه النقطة بعض الفلاسفة لتشييد مطلب عدم قابلية الإلغاء في شروط التبرير[30].

ولكن النظرية السياقية المعروضة أعلاه لا تفعل ذلك. فقد توجد قضية لاغية (ي) defeating statement ولا يحتاج (س) إلى دفع هذا الاعتراض ما دام لم تطرحه جماعة المعترضين، ولا يجوز لهم طرحه إلا إن كانت (ي) تعبيرًا عن شك حقيقي، ولكن من الممكن جدًا لذوي الدوافع التثبتية أن يكونوا غير مدركين لوجود (ي).

وأضف إلى ذلك أن مفهوم العذر المعرفي epistemic excusability ينطبق على الأدلة اللاغية defeating evidence. فإذا افترضنا وجود دليل لاغ (ي)، فإن

(30) Carl Ginet, "What Must Be Added to Knowing to Obtain Knowing That One Knows?," *Synthese*, vol. 21 (1970), pp. 163-186.

(س) قد يظل مبررًا في اعتقاده أن (ق) في سياق المسألة حتى ولو كان غير قادر على دفع الاعتراض. ذلك أنه بالنظر إلى سياق المسألة، فإن جماعة المعترضين الملائمين قد لا يتوقعون، بما لديهم من معايير للتبرير ومعلومات متاحة، من (س) أن يكون على دراية بـ (ي)، فربما يكون الموضوع المتعلق بـ (ق) معقد للغاية، ولذا فإن إخفاقه في مواجهة الأدلة اللاغية أمر قابل للعذر.

ويمكننا أن نتخيل سياقات المسائل في حالة التجارب العلمية حيث نتوقع من العالم الأول أن يعرف تجربة العالم الآخر، ولا تتطلب كل سياقات المسائل هذا التوقع. ومع ذلك قد نطلب من العالم أن يكون في وضع يسمح له بقول شيء ما عن التجربة الأخرى إذا أبلغ بها. فقد يشير، على سبيل المثال، إلى أنه يعرف المجال جيدًا، وأنه قد أجرى التجربة عدة مرات وحصل على نتائج مماثلة، وأنه أجراها في ظروف منضبطة بعناية؛ وعليه، فلديه كل الأسباب للاعتقاد بأن التجربة قابلة للتكرار مع اعطاء نتائج مماثلة، فلابد أن يكون الخطأ إذن من نصيب التجربة الأخرى. وهكذا يبدو أن مطالبة العالم بأن يكون قادرًا على الرد **بأدنى حد** ممكن ليس مطلبًا مبالغًا فيه.

6. التلخيص

إن النزعة السياقية بديل للنزعتين التقليديتين: الأساسية والاتساقية. فهي تنكر وجود القضايا الأساسية بالمعنى الذي تذهب إليه النزعة الأساسية (مع إقرارها بوجود قضايا أساسية سياقية)، وتنكر أن تكون النزعة الاتساقية، على الوجه الذي تُعرض به تقليديًا، كافية للتبرير: فكلتا النظريتين تتغاضى عن الضوابط السياقية الضرورية للتبرير مثل سياق المسألة، ويتبع ذلك إهمال قيمة (ق) والمعلومات والممارسات ومعايير التبرير الاجتماعية. إن الطبيعة الاجتماعية للتبرير على وجه الخصوص لا يمكن تجاهلها.

جامعة بول ستات

14 إبريل 1977